

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.5, Issue 20 (2022), 4069- 4102

USRIJ Pvt. Ltd.,

الاستثمار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

نوره حمود المطرفي

باحث ماجستير - قسم الاقتصاد

nalmatrafi0019@stu.kau.edu.sa

رغد عبدالمعين زيني

باحث ماجستير - قسم الاقتصاد

Rag.zaini97@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة لمعرفة الاستثمار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (2000-2021)، وكانت العوامل التي بحثتها الدراسة: متوسط دخول الافراد ، معدل النمو السكاني ، سعر الفائدة ، معدل التضخم. تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي ، والاحصائي الكمي لدراسة متغيرات الدراسة و اختبار الفرضيات ، باستخدام مخرجات (EViews) للحصول على نتائج لنموذج لانحدار متعدد بالمربعات الصغرى، وتم التوصل للنتائج التالية : وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخول الافراد و الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ، وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو السكان و الناتج المحلي الإجمالي، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة و الناتج المحلي الإجمالي ، وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و الناتج المحلي الاجمالي ، واهم توصيات الدراسة : التركيز على الاستثمار المحلي وتشجيعه لرفع نسبة الاستثمار المحلي للأفراد والشركات حتى تتحقق الأهداف المتأمل في رؤية 2030 وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار ، والتركيز على العدالة في توزيع الدخل ووضع حدود دنيا للدخول وخاصة في القطاع الخاص مع وضع سياسات للسيطرة على التضخم والحد منه ، وتنظيم معدل نمو السكان.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار المحلي، النمو الاقتصادي، التكوين الرأسمالي، نمو السكان

Abstract

The study aimed to know the local investment and its role in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, during the period (2000-2021), and the factors that the study discussed were: average entry of individuals, population growth rate, interest rate, and inflation rate. The descriptive, statistical, statistical method to study variables and test hypotheses, using EVIEWS outputs to obtain results for a model for the multiple slope of small squares, The following results were reached: The existence of a direct and statistically significant relationship between local investment and the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia, the existence of a statistically significant relationship between the average entry of individuals and the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia, the existence of a reverse relationship with statistical significance between the rate Population growth and gross domestic product, the absence of a statistically significant relationship between the interest rate and the gross domestic product, the existence of a reverse relationship with statistical significance between the rate of inflation and the gross domestic product, The most important recommendations of the study: Focusing on local investment and encouraging it to raise the percentage of local investment for individuals and companies so that the contemplative goals are achieved in Vision 2030 by improving the investment climate, focusing on justice in the distribution of income and setting minimum income limits, especially in the private sector, while developing policies to control inflation and limit From it, regulating the growth rate of the population.

Keywords: *The local investment, economic growth, population growth rate*

المقدمة

الاستثمار هو الدافع الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية، كما ان له دور من حيث زيادة الإنتاج لكونه العنصر الذي يعتمد على إمكانيات الدولة و مواردها الاقتصادية الطبيعية في تحقيق أهدافها الوطنية من حيث جلب التقنية المتطورة، او تكوين الكوادر الفنية و تمكينها من اكتساب الخبرات المتنوعة كأساليب الإدارة الحديثة وغيرها . ان العلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي علاقة تبادلية ، حيث ان الناتج المحلي الإجمالي لا يتأثر باستثمارات نفس السنة و انما باستثمارات سنوات سابقة ، كما و ان المردود الفعلي للاستثمار قد يكون كبير اذا امكن استغلاله والاستفادة منه بشكل صحيح و مخطط له وقد حרصة المملكة العربية السعودية على تحفيز وتطوير الاستثمار المحلي وذلك من خلال تقديم تسهيلات عديدة و خدمات متنوعة للمستثمرين ، فقامت وزارة الاستثمار والتي تتولى القيادة في تطوير البيئة الاستثمارية ومساعدة المستثمر المحلي بالعديد من الخطوات أهمها : اجراء التحاليل للسوق و توفير المعلومات المتنوعة و التقارير ومشاركتها على قواعد البيانات بالإضافة الى القيام بدراسات الحالة و دراسات الجدوى ، وبناء الشراكات والربط مع الجهات المختلفة و الشركات المحلية وذلك لأجل الشراكات المستقبلية المحتملة ،و تجهيز وتنسيق الزيارات والاجتماعات للمستثمر مع الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة ، وتقديم جميع المساعدات المتعلقة ببدء العمل و تسهيل ممارسة الاعمال بالإضافة الى معالجة المشكلات التشغيلية التي قد يواجهها المستثمر وأخيرا وليس اخرًا تقديم الحوافز . ومن واقع معرفتنا بأهمية الاستثمار المحلي تهدف هذه الدراسة الى قياس و معرفة اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2021) ، وباستخدام البرنامج الإحصائي E-views يتم تحليل البيانات عن طريق الانحدار الخطي المتعدد، ومن ثم عرض أهم النتائج والاستنتاجات.

يسعى صانعو السياسات الاقتصادية لوضع استراتيجيات و خطط لتحقيق مستويات عالية من النمو ، والذي ينعكس بدوره على رفاهية افراد الشعب وله الأثر الكبير في تطور المجتمعات وحل لمشكلاتها . و يعتبر الاستثمار من العوامل التي تساعد على النمو الاقتصادي بل هو المصدر الرئيسي للتكوين الرأسمالي و خلال العقود السابقة قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من التغيرات الهيكلية ، والمشاريع الكبيرة عن طريق الخطط الخمسية وغيرها والتي كانت تمول بشكل

شبة كامل من خلال الاستثمارات المحلية العامة، والتي بدورها تشكل عبئاً على الدولة. إلا أن التوجه الجديد للمملكة هو إشراك القطاع الخاص في كل الخطط التنموية وخطط تطوير القطاعات الاقتصادية عن طريق: توجيه المستثمرين ورجال الأعمال، وتوفير المناخ الاستثماري لهم، وذلك لرفع مستوى الاستثمار المحلي ككل، إلا أن مستوياته لا زالت دون الطموح المنشود في العديد من القطاعات، وهنا تبرز أهمية البحث لكونه يتناول موضوع الاستثمار وبالأخص المحلي والتي نادراً ما تتناولها الدراسات المحلية ودوره في النمو الاقتصادي، كما يـ و يتوقع الخروج بنتائج يمكن أن تساعد متخذي القرار في وضع السياسات الاقتصادية واستحداث الحلول التي تعمل على جذب وتشجيع الاستثمار المحلي.

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى استقصاء دور الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. أما بالنسبة لأهدافها الفرعية فهي: تعريف الاستثمار المحلي، وتوضيح أدواته. ولقاء الضوء على محددات الاستثمار المحلي بالإضافة للتعرف على التوجه الاستثماري في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، وأخيراً بيان أهم سمات النمو والتعرف على نظرياته.

الدراسات السابقة

وأما لأهم الدراسات التي ناقشه موضوع الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي فهي:

• دراسة اللحام، (2020) بعنوان اثر التكوين الرأسمالي الثابت في النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة 2011-2019. هدفت الدراسة إلى قياس اثر التكوين الرأسمالي الثابت على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 حتى 2019، وتحديد اتجاه العلاقة بينهما، ومن خلال المنهجين الوصفي، والقياسي، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد توصلت الدراسة للنتائج التالية: ان هناك علاقة تبادلية بين التكوين الرأسمالي الثابت وهو المتغير المستقل والناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. العلاقة المعنوية الموجبة دلت على ان زيادة التكوين الرأسمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار (0.882). بينت الدراسة ان العقوبات الاقتصادية المطبقة لها دور سلبي على النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك توصي الدراسة: بضرورة التركيز على الانفاق الاستثماري؛ لما لهذا الانفاق

من مفعول إيجابي على النمو لاقتصادي من خلال زيادة التمويل ، والاهتمام بخطط التنمية بالقطاعات الاستثمارية ، ورفع وتيرتها وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يعزز من الناتج المحلي الإجمالي .بالإضافة للعمل على التقليل من الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على قطاع غزة .

• دراسة الديب، (2019) بعنوان دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030. هدفت الدراسة لتحديد المتغيرات الاقتصادية المحددة لسلوك الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية ، وتفترض ان رؤية المملكة 2030 سوف تساهم في زيادة الاستثمار المحلي . باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي الكمي وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد و منهجية المتباطأت الموزعة (ARDL)، تم التوصل للنتائج التالية : ان المملكة العربية السعودية لم تتمكن من تحقيق هدف التنوع الاقتصادي المرافق لمعدلات النمو المرتفعة ، وانما كان احد الهدفين على حساب الآخر .الاستثمار المحلي ظل طيلة السنوات الماضية دون استراتيجية واضحة الأهداف للقيام بدوره ، كما و ظل معتمدا على الانفاق الحكومي . عدم شمولية برامج الإصلاح وبطء عملية برامج الخصخصة ؛ والتي من شأنها ان تساهم في زيادة الاستثمار المحلي ، وتخفيض المصروفات التشغيلية. ضعف تأثير المدخرات المحلية غير المستثمرة على الاستثمار المحلي وذلك بسبب انعدام البرامج المحفزة .الصادرات الغير نفطية لم يكن لها تأثير كبير على زيادة معدلات الاستثمار المحلي نظرا لارتفاع نسبة الواردات .الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم انتقائها بدقة كما انها توجه فقط في قطاع البتروكيماوية. انخفاض الاستثمار في الاجلين القصير والطويل بسبب الزيادة في الأسعار المحلية ؛ والتي ساهمة في زيادة عدم التوقع . تحسن بيئة الاعمال والمناخ الاستثماري؛ مما ساهم في زيادة نسبة الاستثمار المحلي . وجود زيادة في معدلات النمو بسبب ارتفاع المدخرات المحلية المستثمرة و الصادرات الغير نفطية ، بالإضافة لانخفاض معدلات التضخم في الاجل الطويل . ومن اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة : ضرورة استكمال عملية الخصخصة؛ لكونها احد مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي التي من شأنها ان تساهم في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ، ولزيادة إيرادات الدولة ، وخفض مصروفاتها ونفقاتها التشغيلية.العمل على تطوير السياسات القدية بهدف تحسين كفاءة عمليات تعبئة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ؛ وذلك عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي، وترشيد الاستهلاك.

تحويل تخصصات الانفاق الاستثماري الى صندوق الاستثمارات العامة، وقيامه بدور المطور والمساهم الرئيسي والمفعل (المرحلي) للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي. تتولى الموازنة العامة للدولة تحمل تكاليف عمليات البحث والتطوير ، وعمليات الإصلاح الإداري والترشيد، وعمليات تدريب وتأهيل العمالة الوطنية ، وتكثيف استخدام تقنية المعلومات والاتصالات .

• دراسة علي ، (2017) بعنوان اثر التكوين الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. هدفت الدراسة لقياس اثر واتجاه العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي . باستخدام المنهج التحليلي القياسي ، و نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تم التوصل للنتائج التالية : وجود تكامل مشترك بين المتغيرين المستقل والتابع ؛ مما يعني ارتباطهما بعلاقة توازن طويلة الاجل . وجود علاقة معنوية وموجبة بين التكوين الرأسمالي (وهو المتغير المستقل) ، و الناتج المحلي (المتغير التابع) ؛ مما يعني ان زيادة التكوين الرأسمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار (0.536). وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرين . بناءً على هذه النتائج فإن الدراسة توصي: بضرورة التركيز على الانفاق الاستثماري لما لهذا الانفاق من مفعول إيجابي على النمو الاقتصادي.

• دراسة النمر، (2017) بعنوان اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي. هدفت الدراسة لمعرفة اثر الاستثمارات على النمو الاقتصادي لدول العالم الإسلامي. عن طريق المنهج الوصفي، والتحليلي و باستخدام اختبار التكامل المشترك ، و جذر الوحدة بسبب المتغيرات الغير مستقرة تم التحليل بمتغير الدراسة المستقل (الاستثمار) ، واثره على المتغير التابع (النمو)، وتوصلت للنتائج التالية: لعب الاستثمار دورا هاما ومحوريا في النمو الاقتصادي في اقتصاديات دول العالم الإسلامي. تمتلك دول العالم الإسلامي إمكانيات ضخمة حيث تتوفر لديها الإمكانيات البشرية، والطبيعية، و المالية، والمادية و الأسواق في حال استخدامها بشكل كفء و كامل ستتمكن من توسيع إقامة الاستثمارات الإنتاجية والنشاطات المرتبطة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. ان اثر الاستثمارات على النمو قائم، غير ان النتيجة غير موجودة، وهي اقل من المأمول. المشروعات المشتركة بين دول العالم الإسلامي وسيلة هامة و أداة أساسية في تفعيل الاستثمارات لأثرها على النمو الاقتصادي، والذي يصب أخيرا في تنمية وتطوير اقتصاداتها. تنمية الاستثمارات مطلب ملح و هذه التنمية تتطلب بداية ان يعمل على إعادة تخصيص الموارد

الاقتصادية غير النفطية فيما بينها و تنويع اقتصاداتها. تبين أيضا ان هناك تأثير للعوامل الاقتصادية و السياسية والبنية التحتية على الاستثمار و على تكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين. كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها : السعي الجاد لجذب الاستثمارات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي من خلال تبني استراتيجيات تكاملية تؤدي الى التنسيق التام لتوظيف الإمكانيات الإسلامية الهائلة وغير المستغلة للنمو الاقتصادي لدول العالم الإسلامي.

• **دراسة حماد، (2016) بعنوان دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية في السودان دراسة حالة ولاية القضايف.** هدفت الدراسة لتوضيح اثر الاستثمار في تحقيق التنمية بولاية القضايف. وباستخدام المنهجين الوصفي ، و التحليلي الكمي توصلت الدراسة الى : ان اغلب الاستثمارات في ولاية القضايف هو استثمار زراعي؛ والذي لم يساهم في زيادة إيرادات المحاصيل الزراعية. ان اكبر المعوقات الاستثمار في الولاية هي السياسات الاقتصادية المتبعة في الاستثمار، والتي حجت من توافد المستثمرين الأجانب والمحليين. بطء الإجراءات البيروقراطية في تنفيذ المشروعات والمشاكل المتعلقة بالحصول على الأراضي وحيازتها . قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها : يجب الاهتمام بالبنية التحتية الأساسية للولاية لأنها تساعد على جذب الاستثمار سواء اكان محلي او اجنبي . مشاركة القطاع الخاص في التخطيط و التنمية ، مع التوسع في إدخال التكنولوجيا، والاهتمام بالبحوث العلمية التي لها الأثر الواضح في التنمية الاقتصادية . تبسيط الإجراءات وتطوير القوانين المتعلقة بالعملية الاستثمارية ، مع ضرورة مراعاة عدم تعارض قوانين الاستثمار بالقوانين المحلية والبيروقراطية في تنفيذ الإجراءات . كما يجب توفر كل من الاستقرار الأمني والسياسي.

• **دراسة البرعي، (2002) بعنوان تفعيل الاستثمار في الوطن العربي من راس المال الوطني.** هدفت الدراسة لمعرفة العناصر المهمة التي تبين كيفية تفعيل استثمار تلك الأموال داخل البلاد العربية، بدل من استثمارها وتشغيلها خارج الوطن العربي . باستخدام المنهج الوصفي توصلت الدراسة : لأهمية المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات العربية الموجودة في الخارج و مدى أهمية سرعة اتخاذ القرارات التي تتكفل بتوفيره . بحسب تقرير المناخ الاستثماري في الدول العربية لعام 2000 تبين ان الأداء الاقتصادي حقق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية بصورة اجمالية. معظم الدول العربية استمرت في اصدار ، ومراجعة ، و تصحيح التشريعات

المرتبطة بتشجيع الاستثمار فيها، وقد تركزت تلك الجهود على التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار و الأمور الضريبية الجمركية . تطوير مؤسسات الاستثمار بتكوين واستحداث مؤسسات وجهات حكومية تسهل عملية الاستثمار داخل تلك الدول . يتعين أيضا على الدول العربية القيام بالعديد من الخطوات اللازمة لتسهيل عملية الاستثمار فيها من تطوير أسواق المال و تشجيع وتحفيز الجانب الإعلامي و تطوير صيغ استثمار الأموال المهاجرة والعمل الجاد على تفعيل عملية الخصخصة. قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها : ضرورة مشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية ، تشجيع وتحفيز الجانب الإعلامي وذلك يحث المستثمرين العرب على الاستثمار في البلاد العربية ؛ و ما لذلك من تقوية الاقتصاد العربي و اقتصاد الدول العربية ككل . تطوير البنوك العربية بشكل عام لصيغ الاستثمار لديها ؛ سيؤدي ذلك لتشجيع استثمار الأموال المهاجرة. العمل الجاد على تفعيل عملية الخصخصة و فتح باب الاكتتاب لتأسيس شركات مساهمة عامة في مشاريع استثمارية ذات عائد مادي سخي.

• دراسة المغيرة، (1991) بعنوان الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن. هدفت الدراسة الى تحليل ، وتقدير وتقييم، مدى مساهمة الاستثمار الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن. كما تهدف الى تحليل، وتقدير، وتقييم مدى مساهمة الاستثمار في كل من القطاع العام والخاص في تحقيق النمو . باستخدام المنهج الوصفي ، والتحليلي الكمي وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة الى : ان الأردن بشكل عام استطاعت وبفضل التدفق المستمر والكبير في الموارد المالية الاجنبية عليه سواء كانت مساعدات، او منح ، او قروض ان تحقق مستويات استثمار مرتفعة . كما اظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية عدم التوازن في توزيع الاستثمار . اكتشف اتباع الأردن لنمط تنموي خاطئ في مجال الاستثمار في قطاع الإنتاج السليبي . كما أظهرت الدراسة ان الاقتصاد الأردني يعاني من تشوهات عميقة في هيكل الإنتاج والعمالة و التجارة الخارجية . و باستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من: اكتشاف اثر الاستثمار الكلي المتحقق في الاقتصاد الأردني على احداث التغيرات في هيكل الإنتاج والعمالة والتجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970-1990) حيث ان العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار الكلي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي . توجد علاقة

طردية بين حجم الاستثمار الكلي و مساهمة القطاع الصناعي، و علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الكلي والمتحقق ونسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي . ومن النتائج المهمة التي توصله لها الدراسة ان هناك علاقة طردية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار الكلي و شرط التبادل التجاري للأردن مع العالم الخارجي . كما يرتبط الانفاق الاستثماري الخاص بعلاقة طردية وقوية مع الانفاق الاستثماري العام . قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها : لابد من توجيه جهود التنمية نحو تطوير قطاعات الإنتاج السلعي وبشكل خاص قطاع الزراعة ، والثروة الحيوانية ، وقطاع الصناعة التحويلية باتجاه تحقيق قدر اكبر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية و التنموية ، وتحقيق التراكم الإنتاجي. العمل على تدعيم دور القطاع العام في العملية الإنتاجية ؛ وذلك بإنشاء شركات حكومية تماما وشركات مساهمة عامة برأس مال كبير تقوم بالاستثمار في مشاريع الإنتاج السلعي ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم أساليب الإنتاج كثيفة العمل. دعم وتوجيه القطاع الخاص نحو المزيد من الاستثمار في المشاريع ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة. العمل على تعميق الارتباط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق زيادة المدخلات المحلية من السلع الصناعية، و الزراعية، وتطوير انتاج السلع الرأسمالية.

التعليق على الدراسات السابقة: وجه الشبهة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة هي في دراسة مدى مساهمة الاستثمار في النمو و التنمية الاقتصاديين وحول استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات ، وجه الشبهة بين الدراسة والدراسات الخمس الأولى و الدراسة السابعة من حيث المتغيرين الأساسيين الا انها تختلف معهما في النموذج القياسي، و ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تدرس الاستثمار المحلي بالتحديد واثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الاستثمار المحلي

يمكن تعريف الاستثمار المحلي بأنه "توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار. وذلك على صعيد المؤسسات والأفراد.

ولمعرفة حركة الاستثمار في اقتصاد أي دولة من حيث حجمه ومعدل نمو القطاعات المشاركة فيه نستخدم تكوين رأس المال الثابت¹، وباعتبار رأس المال الوطني الثابت أهم مؤشرات الاستثمار دفع ذلك المحللين الاقتصاديين لاستخدامه للتعبير عن حجم الاستثمار في الدولة. ارتفاع القيمة المطلقة لرأس المال الوطني الثابت يعني ارتفاع حجم الاستثمار والعكس .

أدوات الاستثمار المحلي

يحصل المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره على أصول حقيقية او مالية تعرف بأدوات الاستثمار او وسائط الاستثمار، وأدوات الاستثمار متنوعة وعديدة تقسم كالتالي :

- **الأوراق المالية:** تحتل الأوراق المالية المركز الأول من الأدوات الأكثر استخداما ، لما تتميز به من سيولة عالية تمكن صاحبها من بيعها في أي وقت ، ومن أنواع الأوراق المالية الأسهم والتعهدات والسندات واذونات الخزينة وشهادات الإيداع وغيرها ، فمثلا تستطيع الشركات التي تمتلك فائض مؤقت من الأموال وترغب بالحصول على عوائد ان تشتري من الأوراق المالية لتحصل على عوائدها وتبيعها متى استدعت الحاجة ذلك .
- **العقار:** تحتل العقارات المركز الثاني من الأدوات الأكثر استخداما ويتم الاستثمار فيها بشكلين ، الشكل المباشر والذي يتم عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر من بنك عقاري ، والشكل الغير مباشر من خلال المشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقاري .

¹ بعض الدول عند قياسها للاستثمار تقوم بجمع التكوين الراس مالي الثابت و التغير في المخزون ، والبعض الآخر يكفي فقط برأس المال الثابت ، والطريقة الثانية هي التي تعتمد على المملكة لقياس الاستثمار .

- **السلع:** بعض السلع تتميز بخصائص تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة ان تنشأ لها أسواق متخصصة ، مثل بورصة القطن في نيويورك او بورصة الذهب في لندن ، وما يميزها قصر الأفق الزمني لها .
- **المشروعات الاقتصادية:** من اكثر الأدوات الاستثمارية الحقيقية انتشارا و تنوعا حيث تتنوع حسب الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، وتتميز بالعوائد المعقولة والمستمرة ، و الأمان ، الملائمة ، كما وان لها دور اجتماعي اكثر من غيرها من الأدوات .
- **المعادن النفيسة:** يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين من مجالات الاستثمار الحقيقي ، وتتواجد له أسواق منظمة من أهمها سوق هونغ كونغ يتم في الأسواق البيع والشراء والمقايضة وغيرها .
- **صناديق الاستثمار:** يتم الاستثمار في صناديق الاستثمار حين تقوم شركة مالية متخصصة و ذات خبرة في مجال إدارة الاستثمارات بتجميع مدخرات الافراد و توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين او المشاركين فيها عوائد مجزية ؛ أي انها تشبه الوعاء المالي و ذات عمر محدد . من اهم مميزاتها انها توفر أموال للشركات، و جهات الاعمال للقيام بأعمالهم والاستمرار بها و تعطي لأصحاب المدخرات ممن لا يمتلكون خبرات عوائد مقابل عمولة .

محددات الاستثمار المحلي

اختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية في تحديد العوامل المؤثرة في الاقتصاد الى ان جميع المدارس اتفقت على طبيعة الأثر، فجميع المحددات يكون اثرها على فعالية الاستثمار؛ من خلال تأثيرها على الطاقة الإنتاجية للمشروع او الاقتصاد ككل . تستعرض الدراسة المحددات من حيث التأثير المباشر والغير المباشر كالتالي:

- **العوامل المباشرة:** الفائض الاقتصادي ؛ فزيادة معدلات الاستثمار هي انعكاس لزيادة الفائض الاقتصادي الفعلي و الفائض انعكاس لارتفاع مستوى الدخل . الدخل القومي ويرتبط مع الاستثمار بعلاقة طردية ؛ حيث يزيد الاستثمار بزيادة الدخل و العكس مع

ثبات العوامل الأخرى . سعر الفائدة يعتبرها العالم الاقتصادي كنز كنوع خاص من التكاليف ؛ بالتالي كلما ارتفع سعر الفائدة انخفضت الأرباح المتوقعة ، اما النظرية المتسارعة فتركز على توقعات المستثمرين ودرجة ثقتهم فإن ارتفعت سيقوم المستثمرين باتخاذ قرار الاستثمار بغض النظر عن سعر الفائدة . المستوى العام للأسعار وخاصة المتعلقة بأسعار عناصر الإنتاج وهي من اهم العوامل والتي تؤثر سلبا على قيمة الناتج ؛ حيث ان ارتفاع الأسعار يسهم في انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وتقل معها قيمة الادخارات التي تحول للاستثمارات . الاستهلاك و زيادته تؤثر على حجم المدخرات بالتالي الاستثمار . حجم السكان وتعتبر المعدلات المرتفعة لنمو السكان ذات تأثير سلبي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات فيقل الادخار و بالتالي الاستثمار .

• **العوامل الغير مباشرة:** التقدم التكنولوجي ؛ ففي زيادة التقدم خفض للتكاليف و زيادة بالأرباح مما يؤدي لزيادة الاستثمار . السياسات الاقتصادية فزيادة الانفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على توقعات القطاع الخاص للأرباح بحيث يؤدي الى خفض الظروف السيئة لنشاطها وبالتالي زيادة الأرباح المتوقعة فتزيد الاستثمارات . توقعات مستوى الدخل والإنتاج ؛ بحيث يتوقف قرار رجال الاعمال بإنشاء المشاريع الجديدة على مستويات الدخل المستقبلية . الكفاية الحدية لرأس المال ؛ والتي تتأثر بالإنتاج وظهور أساليب جديدة في الإنتاج تتطلب زيادة في الاستثمار بالتالي زيادة الدخل و زيادته تؤدي الى ارتفاع جدوى الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي ارتفاع اكبر في الانفاق الاستثماري .

توجه الاستثمار في المملكة حسب رؤية 2030

في اطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ركزت الدولة على التحول الوطني الشامل ووضعت الدولة لتحقيق هدفها محاور تحوي على ركائز مهمه ، احدى تلك المحاور اقتصاد مزدهر وتتمثل ركائزه في فرصة مثمرة لأبناء المملكة العربية السعودية و تنافسية جاذبة أدت الى الانفتاح على الاعمال التجارية و موقع مميز مستغل و استثمار فاعل .

ومن أجل تحقيق الاستثمار الفاعل قامت المملكة بالتوسع في الاستثمارات في قطاعات ومجالات مختلفة وهي:

- **الصناعات الكيماائية:** حيث يعد جزءا أساسيا من التنوع الاقتصادي في المملكة ، وقد حققت المملكة الى الان المرتبة الخامسة في قائمة اكبر سوق لإنتاج المواد الكيماائية في العالم و تمتلك 10% من اجمالي الإنتاج العالمي للمواد الكيماائية .

- **تكنولوجيا المعلومات:** وتطمح الرؤية لجعل المملكة مركزا عالمي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومدعومة بأحدث التقنيات وببنية تحتية رقمية ذات مستوى عالمي تسهم في تمكين المواطن وتوفير فرص عمل ، وحققت المملكة الى الان معدل 88% من تغطية شبكة اتصالات الجيل الرابع من اجمالي السكان ، و مستوى نضج رقمي للخدمات الحكومية بلغ 77% و أخير حجم سوق التجارة الإلكترونية في المملكة وصل الى 28.5مليار ريال .

- **الطاقة والمياه:** يعتبر هذا القطاع من اهم القطاعات الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية والذي يشهد نموا سريعا ولذلك يعد تطوير مصادر الطاقة المتجددة من الأهداف الرئيسية ، بالإضافة لامتلاك المملكة حاليا اكبر سوق لتحلية المياه في العالم . وتحتل المملكة حاليا الترتيب السادس عالميا من حيث إمكانات توليد الطاقة الشمسية و الترتيب 13 عالميا من حيث إمكانات توليد طاقة الرياح البرية ، و تطمح لزيادة قدرتها من التخلص من اجمالي النفايات الناتجة من المكبات بنسبة 82% و قدرتها على معالجة مياه المجاري بنحو 2.5 مليون متر مكعب يوميا بحلول سنة 2030 .

- **الصناعة والتصنيع:** يجري تحفيز التطور والنمو في القدرات الصناعية والتصنيعية من خلال منظومة متكاملة وجذابة تتألف من مدن صناعية وبنية تحتية متطورة وخدمات وامدادات عالية الجودة للمرافق وشبكة لوجستية مستقرة ، بلغة حصة السوق السعودي من اجمالي الاستهلاك 60% في الأسواق الخليجية ، ويتوقع ان تكون نسبة النمو لسوق المأكولات والمشروبات السعودية بنحو 6% سنويا على مدى الأعوام القليلة المقبلة .

- **الرعاية الصحية وعلوم الحياة:** يجرى تمويل قطاع الرعاية الصحية من قبل الحكومة بشكل رئيس و قد قامت المملكة خلال السنوات الأخيرة الى تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية ، وتهدف خطط تطوير القطاع الى خصخصة تقديم الخدمات و تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورفع مستوى جودة الرعاية المقدمة و تطوير منصات الرعاية الصحية الافتراضية وتعزيز الخدمات الصحية من خلال سلاسل الامدادات الأساسية

-**التعدين والمعادن:** وشهد هذا القطاع نمو اقتصاديا خلال الأعوام الماضية وجرى تحديد 15 نوع من المعادن المجدية ، وساهم القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 63 مليار ريال و بأكثر من 26 مليار ريال من اجمالي قيمة صادرات القطاع .

- **النقل والخدمات اللوجستية:** باستخدام موقع المملكة الاستراتيجي في قلب طرق التجارة الرئيسية هدفت المملكة الى تعزيز هذا الموقع من خلال جعل المملكة مركز عالمي للنقل والخدمات اللوجستية ، الى الوقت الحالي تمتلك المملكة 6 موانئ للحاويات ، و 27 مطارا إقليميا ودوليا.

-**السياحة والثقافة والترفيه:** تهدف المملكة للانفتاح على العالم وإبراز تراث المملكة الغني بإتاحة الفرصة للسياح بالوصول لها مما يخلق العديد من الفرص الإبداعية والثقافية الجديدة التي تحفز على الاستثمار في القطاع السياحي في المملكة ، و حققت الدولة اكثر من 7 مليار ريال اجمالي الاستثمارات في مشاريع الترفيه من خلال شركة مشاريع الترفيه السعودية.

- **مجال العقارات:** إدراكا لأهمية سوق الإسكان هدفت الرؤية لتطوير حلول إسكان مستدامة ضمن منهجية شاملة الحلول تشمل تقنيات مبتكرة مثل الطباعة ثلاثية الابعاد ، و ترميم المباني ، و الاستفادة من الروبوتات في اعمال البناء بالإضافة الى توفير محفزات جاذبة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. والهدف الرئيسي هو 70% مستهدف تملك المنازل وبناء 1.5 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030 .

بالإضافة للاستثمار في مختلف الموارد حتى يتنوع الاقتصاد و تستغل كافة إمكانيات المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وخصخصة العديد من الخدمات الحكومية ؛ و الهدف من هذا زيادة معدل مساهمة القطاع الخاص من خلال الاستثمارات المحلية في الناتج المحلي من 40% ال 65% والذي سينعكس على زيادة متوسط النمو الاقتصادي وبالتالي تغير الاقتصاد ككل .

النمو الاقتصادي وأهم سماته

إن النمو الاقتصادي يعد من أهداف الحكومات التي تسعى لتحقيقها ، كما ويعد من وجهة نظر الشعوب على انها خلاصة الجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة ، وشرط من شروط تحسين مستوى المعيشة للمجتمع ومؤشر على رخائه.

وكما هو معروف ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مختلفين ؛ حيث يرتبط النمو الاقتصادي بحصول تغيرات نحو كل ما هو افضل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة الانسجام و التنسيق بين القطاعات ، اما عن التنمية الاقتصادية فهي تتحقق بزيادة النمو الاقتصادي و طبيعتها كمية وليست كمية.

يعرف النمو الاقتصادي بأنه : " مجموع القيم المضافة الى جميع وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد دولة ما ، مثل الزراعة والتعدين والصناعة ، وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة اجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج " .

للنمو الاقتصادي عدد من السمات من أهمها ما يلي:

- تمتع المجتمع بمستوى مرتفع من المعيشة نتيجة لحصول التغيرات على مستوى الناتج المحلي الإجمالي .
- تأمين مستقبل أفضل للفرد والاسرة وتحقيق المساواة وتأمين حقوق الأجيال القادمة .
- التأكيد على تقدم النظام الاقتصادي المتبع من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي و زيادة حجم الإنتاج مع زيادة دخل الفرد المصاحب لزيادة الإنتاج ، من خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات الزمنية السابقة .
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وتطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج المصاحبة لزيادة الدخل القومي.

نظريات النمو

1- **النظرية الكلاسيكية:** وفقا للاقتصاديين الكلاسيكيين مثل ادم سميث ودافيد ريكاردو فإن تحرر الاقتصاد من السياسات الحكومية سيحقق التوظيف الكامل ، ويعارضون التدخل في النظام الاقتصادي ولا يحبذون السياسات النقدية او السياسات المالية .

عناصر النظرية الكلاسيكية: سياسة الحريات الاقتصادية (حرية الفرد و المنافسة)، الربح هو الحافز على الاستثمار، اتجاه الأرباح وميلها للتراجع ، التكوين الرأسمالي والتقدم التكنولوجي مفتاح للتقدم ، الاستقرار هو نهاية عملية التكوين الرأسمالي الحتمية .

2- **نظرية النمو النيو كلاسيكية:** يرى الاقتصاديين النيو كلاسيك أمثال الفريد مارشال و فيكسل و كلارك ، ان التقدم التكنولوجي له اثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة التقدم يزيد الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

عناصر النظرية النيو كلاسيكية: الترابط والتكامل والتوافق حيث ان النمو الاقتصادي عبارة عن عمليات مترابطة ومتكاملة و متوافقة ، النمو العضوي والتوازن الجزئي الساكن بمعنى ان النمو الاقتصادي لا يحدث فجأة وانما يتم بشكل تدريجي ، اعتماد النمو العضوي على عناصر الإنتاج.

3- **نظرية النمو الكينيزية:** ترتبط النظرية الكينزية بأفكار الاقتصاديان جون مايتير وكينز والتي وضعت كحل لازمة الكساد الكبير ؛ حيث يؤمن كينز ان القوانين التي تحكم النمو في الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف أي يجب ان يزيد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري من خلال الميل الحدي للاستهلاك ، ويشرح كينز ان للنمو ثلاث أنواع : المرغوب والفعلي والطبيعي .

4- **نظرية النمو الجديدة (الداخلية):** النمو الاقتصادي في الاجل الطويل يكون ناتج عن وجود فجوة تنموية بين الدول الصناعية والدول النامية ، ومن نظرية النمو الجديدة تفرعت عدة نماذج منها :

- نموذج رومر ولوكاس والذان يركزان على تطوير الأطر التاريخية وذلك لتحقيق التحولات النوعية الذاتية في كل من العلوم والمعرفة والتقدم التكنولوجي والتقني .

- نموذج ويل وماكني و رومر حيث قاموا بعمل حالة ترابطية لدالة انتاج قاموا بصياغتها مع السلاسل الزمنية ، والإحصاءات حول معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، وتركز بشكل أساسي على التقدم التكنولوجي.

المنهجية

تتبع الدراسة منهجين هما المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتطرق لمفهوم الاستثمار والنمو الاقتصادي و الأدبيات التي تمت على موضوع الدراسة وذات الصلة ، بالإضافة للتحليل الإحصائي الكمي والذي يستخدم في تقدير العلاقة محل الدراسة ، من خلال نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis ، والذي يعبر عن العلاقة بين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية كمتغير تابع -معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي -، وبين المتغيرات المستقلة المرتبطة بالاستثمار المحلي والتي تم اختيارها استناداً على الدراسات السابقة واجتهاد من الباحثين، والمتمثلة في إجمالي التكوين الرأسمالي ، ومتوسط دخول الافراد ، ومعدلات نمو السكان، واسعار الفائدة ، وأخيراً معدل التضخم .، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات الإحصاءات الرسمية للفترة من 2000 الى 2021، لكل من مؤسسة النقد العربي (البنك المركزي السعودي، 2020) -للحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي ، ومتوسط دخل الفرد، و بيانات سعر الفائدة و معدل التضخم -، والبنك المركزي الدولي (The World Bank, 2021) -للحصول على بيانات النمو السكاني-. و الهيئة العامة للإحصاء -للحصول على بيانات التكوين الرأسمالي الثابت -و استخدام البرنامج الإحصائي E-views .

توصيف نموذج الدراسة

يأخذ نموذج الدراسة الصورة العامة على النحو التالي:

$$GDP=B0+B1DI+B2AI-B3PGR-B4INR-B5INF+E$$

ويتمثل المتغير التابع (GDP) في الناتج المحلي الإجمالي ، أما المتغيرات المستقلة، فتتمثل في كل من: إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (DI)، متوسط دخول الافراد (AI)، معدلات نمو السكان (PGR)، أسعار الفائدة (INR) ، معدلات التضخم (INF) ويعبر ε عن حد الخطأ العشوائي

للمعادلة. ونفترض هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين المتغير التابع وكلا من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، متوسط نمو دخول الافراد ، ، في حين نفترض وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع وكلا من معدلات نمو السكان، و أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم.

النتائج

متغيرات النموذج

بتحديد متغيرات النموذج، نستعرض فيما يلي الوصف والاتجاه العام للمتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي في المملكة ، وكل متغير من المتغيرات المستقلة كمؤشرات للاستثمار المحلي .

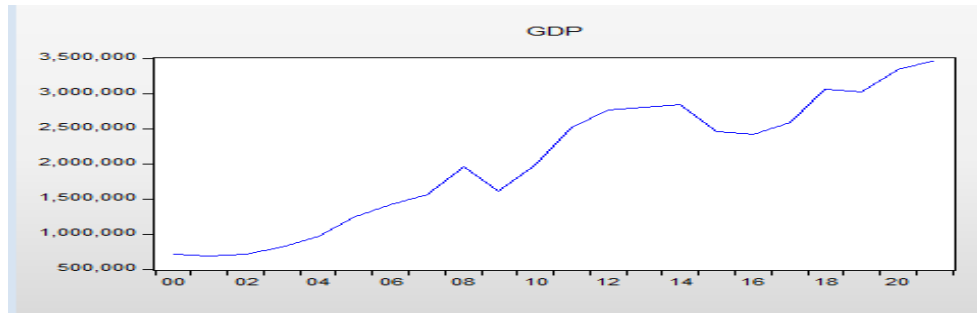
• المتغير التابع: النمو الاقتصادي معبر عنه بالنتاج المحلي الإجمالي (GDP)

يعبر هذا المتغير عن مجموع القيم المضافة الى جميع وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد دولة ما ، أي انه التغير الإيجابي في مستويات الإنتاج للسلع والخدمات في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة² ويعبر عنه بالنتاج المحلي الإجمالي والذي يعرف بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة سواء باستخدام عناصر إنتاج وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية عادة سنة³. و على الرغم من الانخفاض الواضح للنتاج المحلي الإجمالي في بداية فترة الدراسة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الأعوام ما بين 2000 و 2008 ، و عام 2016⁴ ، والتي اثرت بدورها على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كذلك ، الا انه يمكن القول ان الناتج المحلي الإجمالي اخذ اتجاه عام متزايد ، وان كان هنالك بضع انخفاضات خلال سنوات الدراسة ، كما يوضح الشكل التالي: رقم (1)

² (النمر ، 2017: 33)

³ (السريتي ، العبدلي، 2017: 46)

⁴ ("تقلبات أسعار النفط تاريخ طويل من التجارب"، 2014)



الشكل (1): الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2021)

المصدر: مخرجات برنامج (EViews)

• المتغيرات المستقلة، وتتضمن ما يلي:

- **الاستثمار المحلي (DI):** يشير هذا المتغير الى توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع الأداة المستخدمة⁵. ويعبر عن بالتكوين الرأسمالي والذي يقيس قيمة حيازة قطاع الأعمال والحكومات والأسر المعيشية «العفيفة» للأصول الثابتة الجديدة أو القائمة (باستثناء مشاريعها غير المساهمة) مطروحًا منها الأصول الثابتة المتصرف فيها⁶.

يلاحظ من الشكل (2) ان الاستثمار المحلي يأخذ الاتجاه التصاعدي بشكل عام ، بالرغم من الانخفاض الطفيف في بعض سنوات الدراسة حيث نلاحظ انخفاضه في عام 2009 ، وفي 2016 وذلك يعود الى الازمة المالية العالمية⁷، اما بالنسبة للانخفاض الملحوظ في 2020 فهو عاد لانخفاض أسعار النفط وتراجع أسعار الأسهم بسبب تداعيات فيروس كورونا⁸.

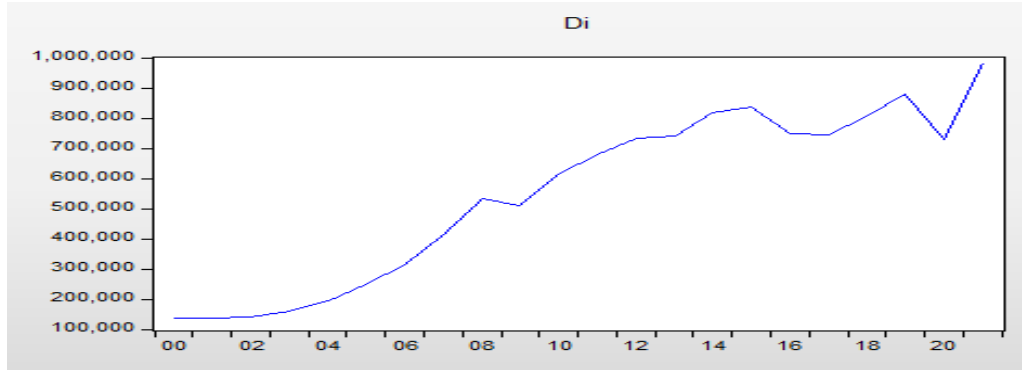
⁵ (الديب ، 2019 : 20)

⁶ يشكل المفهوم عنصرًا من عناصر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يظهر شيئًا عن حجم القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد المستثمرة وليس المستهلكة.

(اللحام، 2020: 22).

⁷ ("تقلبات أسعار النفط تاريخ طويل من التجارب"، 2014).

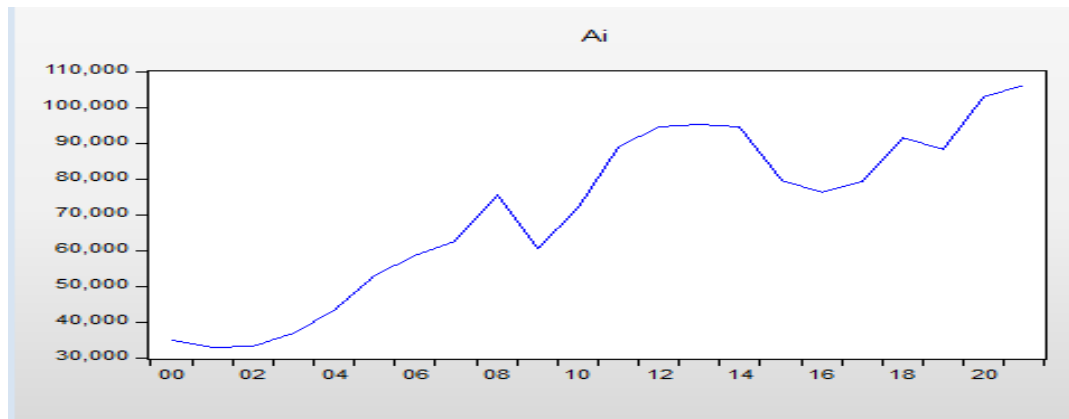
⁸ ("الاستثمار في زمن الكورونا"، 2020).



الشكل (2): الاستثمار المحلي

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

- متوسط دخول الافراد (AI): يعكس هذا المتغير مقدار زيادة متوسط دخول الافراد داخل الدولة مع مرور الزمن ويحسب عن طريق قسمة الناتج القومي المحلي على عدد السكان⁹. ويلاحظ من الشكل رقم (3) أن متوسط دخول الافراد يأخذ الاتجاه التصاعدي بشكل عام، فتزايد الدخل تدريجياً من 2008 ، حتى وصلمتوسطه إلى 93298 مليون ، في عام 2021 ترجع الزيادة في متوسط دخول الافراد الى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، واساس تأثير النمو الاقتصادي ان نموا أعلى ينتج دخلا أعلى ووظائف أكثر¹⁰.



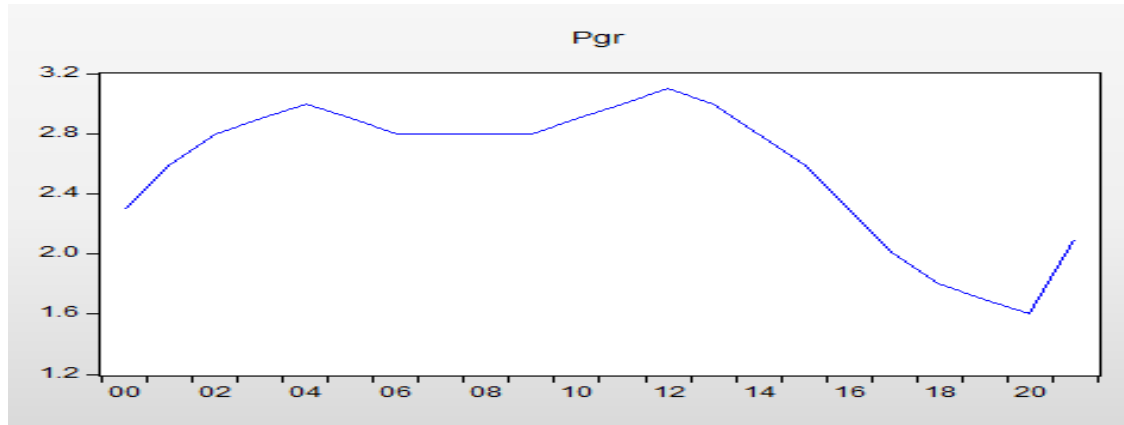
الشكل (3) الاتجاه العام لمتوسط نمو دخول الافرادخلال الفترة (2000-2021)

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

⁹ (السريتي ، العبدلي، 2017: 15)

¹⁰ ("العلاقة بين نمو الاقتصاد وخفض الفقر" ، 2020).

-معدل نمو السكان (PGR): يعكس هذا المتغير نسبة التغير في عدد السكان خلال فترة زمنية معينة . ويلاحظ من الشكل رقم (4) أن معدلات نمو السكان مرتفعه من عام 2005 الى عام 2012 ثم تستمر بالانخفاض الى عام 2020 ،يفسر الباحثون الاجتماعيين ان انخفاض نمو السكان يعود لاسباب اجتماعية - مثل زيادة الوعي بأهمية تحديد النسل و الوعي بمسؤولية وحقوق الأبناء ، بالإضافة لارتفاع نسب الطلاق وتأخر سن الزواج في العرف العام - ، واقتصادية - مثل انخفاض الدخل و زيادة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة -وهي عوامل مادية تصعب القدرة على الزواج¹¹.



الشكل (4): الاتجاه العام لمعدل نمو السكان خلال الفترة (2000-2021)

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

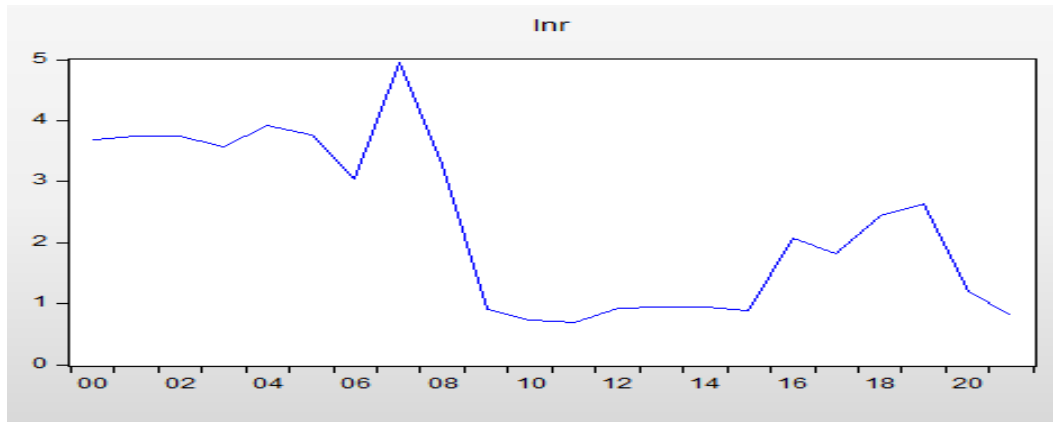
-سعر الفائدة (INR): يعكس هذا المتغير التكلفة التي يتحملها المستثمر للحصول على راس المال النقدي اللازم لشراء راس المال الحقيقي¹² ، ويلاحظ من الشكل (5) ان معدل سعر الفائدة يأخذ اتجاه عام تنازلي رغم التذبذب في بعض السنوات ، فمن خلال الرسم يتضح ارتفاع سعر الفائدة لأعلى مستوى له عام 2017 و ذلك يرجع لاستخدام البنك المركزي السعودي لسعر الفائدة باعتبارها أداة نقدية لمعالجة احتقان السيولة¹³ ، و في 2020 قام البنك المركزي السعودي بتخفيض أسعار الفائدة بعد فترة من الارتفاع بسبب تداعيات كورونا ودعما للاقتصاد¹⁴.

¹¹ ("انخفاض النمو السكاني ماذا يعني ؟"، 2010).

¹² (الديب، 2019 : 21) .

¹³ ("فائدة الاقتراض"، 2018).

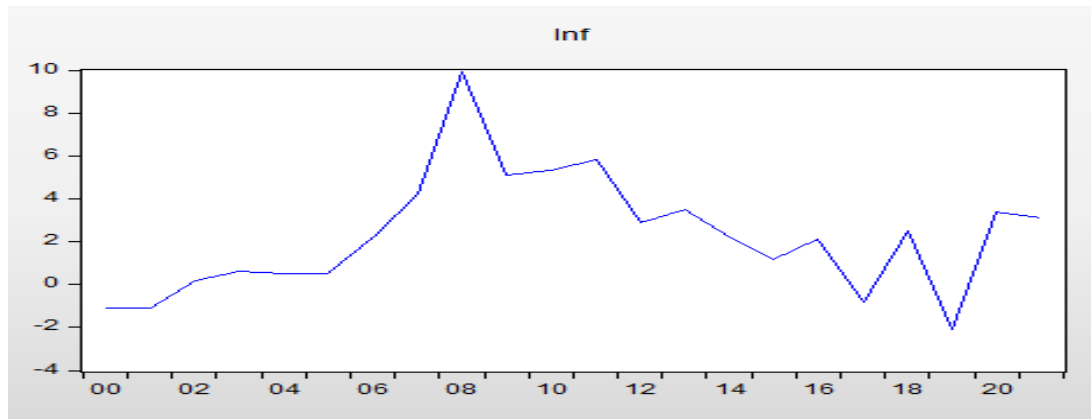
¹⁴ ("أعلى مستوى لأسعار الفائدة في السعودية منذ فبراير 2020"، 2022).



الشكل (5): الاتجاه العام لسعر الفائدة خلال الفترة (2000-2021)

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

-معدل التضخم (INF): يقيس هذا المتغير معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة عليها¹⁵، يلاحظ من الشكل (6) تذبذب معدل التضخم حيث بلغ أقصاه في عام 2009 وذلك بسبب الازمة المالية العالمية -سبق ذكرها - ، ثم اخذ بالانخفاض بشكل عام الى ادنى قيمة له عام 2017 السبب يرجع لاتخاذ الدولة عدد من السياسات للحد من ارتفاع أهمها فرض الضرائب الانتقائية ، ورفع الرسوم الجمركية لبعض السلع الغذائية¹⁶.



الشكل (6): الاتجاه العام لمعدل التضخم خلال الفترة (2000-2021)

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

¹⁵ (السريتي، العبدلي، 2017: 249)

¹⁶ ("التضخم في السعودية اول انكماش في 10 سنوات خلال 2017"، 2018) .

نتائج تقدير نموذج الانحدار

ل للوصول إلى النتائج وتفسيرها بما يخدم الهدف الرئيسي من الدراسة، فقد تم تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية¹⁷ Ordinary Least Squares (OLS)، ومن ثم تم إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج وقوته التفسيرية.

بتقدير معادلة الانحدار السابق ذكرها على الصورة الخطية، أظهرت النتائج (الجدول رقم 1) دلالة كلاً من الاستثمار المحلي (DI) و متوسط دخول الافراد (AI) و معدل نمو السكان (PGR) و معدل التضخم (INF). (عند مستوى معنوية أقل من 5%)، وعدم دلالة سعر الفائدة (INR) في تفسير المتغير التابع (وفقاً لمعنوية t). وتوضح قيمة إختبار F المرتفعة (1224.76) المعنوية الإجمالية العالية للنموذج. كما توضح النتائج ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، من خلال معامل التحديد المعدل، حيث تفسر المتغيرات المستقلة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة 99.6% تقريباً.

جدول (1): نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/12/22 Time: 16:33				
Sample: 2000 2021				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	234900.1	151525.9	1.550231	0.1406
DI	0.573736	0.150351	3.815970	0.0015
AI	30.28223	1.696839	17.84626	0.0000
PGR	-228937.3	35126.54	-6.517502	0.0000
INR	-10374.60	14651.21	-0.708105	0.4891
INF	-18384.74	5534.680	-3.321735	0.0043
R-squared	0.997394	Mean dependent var	2040323.	
Adjusted R-squared	0.996580	S.D. dependent var	920440.7	
S.E. of regression	53830.47	Akaike info criterion	24.85207	
Sum squared resid	4.64E+10	Schwarz criterion	25.14962	
Log likelihood	-267.3727	Hannan-Quinn criter.	24.92216	
F-statistic	1224.761	Durbin-Watson stat	1.237665	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews)

وللتأكد من جودة النموذج وخلوه من مشاكل القياس التي تؤثر على مدى صحة نتائج التقدير، لقد تم إجراء اختبار Jarque-Bera، والذي وضح أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي. وباستخدام اختبار white، تم إجراء اختبار عدم التجانس/عدم ثبات التباين

¹⁷ باعتبارها الأسلوب الأكثر شيوعاً في تقدير معاملات معادلات الانحدار الخطي، التي تصف العلاقة بين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

¹⁸Heteroscedasticity، والذي وضح أن قيمة Chi-Square أكبر من 5 %، مما يعني ثبات تباين الأخطاء. كما وضحت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي/ذاتي للأخطاء. وأخيراً، تم إجراء اختبار Variance Inflation Factors (VIF)، والذي وضح وجود ارتباط متعدد بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (DI) ومتوسط نمو دخول الأفراد (AI)، وعند استخدام نموذج آخر للعلاج تبين استمرار المشكلة لذا لن يتم ادراج النموذج المعدل و سنعتمد على نتائج هذا النموذج¹⁹.

مناقشة النتائج والاستنتاجات

بتقدير النموذج يمكن حصر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الجدول التالي:

جدول(2): ملخص نتائج الدراسة

المتغيرات المستقلة	نوع العلاقة	التطابق	التفسير
الاستثمار المحلي - إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت -	معنوية +	يطابق التوقعات، أي أن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في المملكة ، والعكس صحيح.	يعتبر الاستثمار احد مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمحرك الرئيسي للاقتصاد ، ارتفاع الاستثمارات في الدولة يؤدي لارتفاع النمو الاقتصادي .
متوسط دخول الأفراد	معنوية +	يطابق التوقعات ، زيادة متوسط دخول الأفراد يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي في المملكة ، والعكس صحيح .	حيث ان دخول الافراد توجه للاستهلاك وللدخار ، لذا عند زيادة الدخل من المتوقع ان يزيد كلا منهما ، وباعتبار ان نسبة الدخل الموجه للدخار ستستخدم في الاستثمار لذا فإن زيادة متوسطات الدخل سيكون له اثر إيجابي على الاستثمارات وبالتالي النمو الاقتصادي ¹⁹ .

¹⁸ للتأكد من عدم بطلان الاختبارات الاحصائية التي تفترض أن أخطاء النمذجة جميعها لها نفس التباين، وبذلك تصبح طريقة المربعات الصغرى غير فعالة. لعدم تحقيق أي تباين، على الرغم من كونها غير متحيزة.

¹⁹ (الديب، 2019: 21)

معدلات نمو السكان	معنوية -	يطابق التوقعات ، زيادة معدلات نمو السكان تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في المملكة .	تعتبر المعدلات المرتفعة لنمو السكان ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على المدخرات وبالتالي على حجم الاستثمارات على اعتبار ان كل ادخار يوجه الى الاستثمار ، زيادة السكان سيعمل أيضا على توجيه الدخل بشكل اكبر على الاستهلاك والذي يعني انخفاض نسبة الدخل المخصص للادخار والاستثمار وعلى ذلك ينخفض النمو الاقتصادي كذلك ²⁰ .
أسعار الفائدة	غير معنوية -	يطابق التوقعات، من حيث الإشارة ولكن يخالفها من حيث المعنوية ، فتشير النتائج الى ان زيادة أسعار الفائدة ، ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي.	كلما كان سعر الفائدة مرتفع انخفضت الأرباح المتوقعة للمستثمرين ، الامر الذي يؤدي انخفاض الاستثمار ، الا ان توقعات المستثمرين ودرجة ثقتهم في التغيرات المستقبلية لآليات الأسواق لها كذلك دور في تحديد قراراتهم ²¹ ، فاذا كانت درجة الثقة مرتفعة فإن المؤسسات تواصل الاستثمار حتى وان كان سعر الفائدة مرتفعا والعكس ، وهذا ما يتوقع ان يكون سبب اللامعنوية للمتغير .
معدلات التضخم	معنوية -	يطابق التوقعات ، زيادة معدلات التضخم تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في المملكة.	من اهم العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على الاستثمار؛ حيث ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار خاصة المتعلقة بتكاليف الإنتاج يسهم في انخفاض القوة الشرائية للأفراد ، والتي تقل معها قيمة الادخارات التي تستخدم للاستثمارات ²² ، وبالتالي النمو الاقتصادي .

²⁰ (الديب، 2019 : 22)

²¹ (الديب، 2019 : 21)

²² (الديب، 2019 : 22)

الخلاصة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة اثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (2000-2021)، تم استعراض أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة في سبيل التأصيل النظري لموضوع الدراسة، ووضع النموذج القياسي وتحديد متغيراته بناء عليها. اتضح من الأدبيات الأهمية التي يستحوذ عليها الاستثمار المحلي في الوقت الراهن فهو أداة مهمة لخلق الثروة وركيزة من ركائز العالم الحديث ، واحد اهم مستهدفات رؤية 2030 حيث تطمح المملكة العربية السعودية الى زيادة معدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% الى 65% ، ولتحديد مدى تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، تم اختبار خمس فرضيات، تتمحور حول التأثير الإيجابي لكل من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، و متوسط دخول الافراد ، على النمو الاقتصادي . والتأثير السلبي لكل من معدل نمو السكان ، وسعر الفائدة ، ومعدل التضخم.

وقد أظهرت الدراسة الدلالة الإحصائية العالية والتأثير الإيجابي لكل من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت و متوسط دخول الافراد ، الأمر الذي يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية . و الدلالة الإحصائية والتأثير السلبي لكل من معدل نمو السكان ومعدل التضخم ، أي ان بارتفاعها انخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد أظهرت النتائج ان له اثر سلبي كما هو متوقع الا انه عدم معنويته الإحصائية تعني أن ليس له اثر على معدلات النمو الاقتصادي.

التوصيات

- التركيز على الاستثمار المحلي وتشجيعه ، الى جانب زيادة الوعي بأدوات الاستثمار المحلي المتنوعة وحث الافراد والشركات على الاستثمار بها حتى تتحقق الأهداف المتأملة في رؤية 2030 .
- تحسين مناخ الاستثمار، ووضع السياسات الداعمة والمحفزة له وذلك من خلال التوقف على محددات الاستثمار والعمل عليها .
- تحديد حد ادنى لدخول الافراد وخاصة في القطاع الخاص مع الحرص على العدالة في توزيع الدخل .
- سن سياسات للسيطرة على التضخم والحد من ارتفاعه للمحافظة عليه في مدى معقول.
- وتوعية افراد المجتمع بأهمية تنظيم معدلات نمو السكان الى جانب اتباع أساليب استهلاك رشيدة .
- التركيز على التقدم التكنولوجي و تحفيز الكوادر الوطنية على الاختراع والابتكار والتطوير وتهيئة كل ما يساعدهم على ذلك ، واستيراد ما يمكن ان يحث على تقدمه سواء من رؤوس الأموال الثابتة او رؤوس الأموال البشرية .

المراجع

- إكرام ، عبدالله،(23/يناير/2018) ، التضخم في السعودية او انكماش في 10 سنوات خلال 2017 ، صحيفة الاقتصادية . تم الاسترجاع من الرابط : [التضخم في السعودية يسجل أول انكماش في 10 سنوات خلال 2017 | صحيفة الاقتصادية\(aleqt.com\)](#)
- البرعي ، محمد ،(2002) ، تفعيل الاستثمار في الوطن العربي من خلال راس المال الوطني ، جامعة المنصورة _ كلية التجارة .
- الحجايا ، سليم ، (2020) ، الانفاق الرأسمالي الحكومي والنمو الاقتصادي طويل الاجل في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة 1998-2013. معهد الإدارة العامة .
- حماد ، صلاح ، (2016)، دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية في السودان : دراسة حالة ولاية القضايف في الفترة من 2010_2014 ، جامعة النيلين .
- الخنيفر، محمد،(27/يناير/2018) ، ((فائدة الاقتراض)) السعودية تخالف التوقعات وتنتهي 2017 منخفضة ، صحيفة الجزيرة . تم الاسترجاع من الرابط : [«فائدة الاقتراض» السعودية تخالف التوقعات وتنتهي 2017 منخفضة - محمد خالد الخنيفر\(al-jazirah.com\)](#)
- الديب ، خالد ،(2019) ، دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، جامعة عين شمس _ كلية التجارة .
- الربدي، عبدالله،(11/مارس/2020) ، الاستثمار في زمن ((الكورونا)) ، صحيفة الاقتصادية . تم الاسترجاع من الرابط : [الاستثمار في زمن الـ «كورونا» | صحيفة الاقتصادية\(aleqt.com\)](#)
- السريتي، السيد و العبدلي،عابد ،(2017) ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار فاروس العلمية .
- سلام ، محمد ، (2014) ، تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين راس المال الثابت: دراسة مقارنة بين مصر و السعودية . جامعة بورسعيد _ كلية التجارة .

-السلطان، صالح (17/فبراير/2020) ، العلاقة بين نمو الاقتصاد وخفض الفقر، صحيفة الاقتصادية . تم الاسترجاع من الرابط : [العلاقة بين نمو الاقتصاد وخفض الفقر | صحيفة الاقتصادية\(aleqt.com\)](http://aleqt.com) .

-السناوي ، أحلام ، (2021) ،العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2003/2002 _ 2018/2017 ، المجلة العربية للإدارة.
-الصولي، سعيد ،(2021) ، اثر الخصخصة على الاستثمار في سلطنة عمان ، جامعة ابن زهير _ اغاريد .

-الطيبي ،احمد و العمري، أنيس ،(2018) ، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية : مسوغات التنوع الاقتصادي، الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية .

-عبد الله، عزاز ، (2021) ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان 2010_2019. جامعة النيلين .

-عبدالله ، إكرامي ،(6/مايو/2022) ، أعلى مستوى لأسعار الفائدة في السعودية منذ فبراير 2020، صحيفة الاقتصادية . تم الاسترجاع من الرابط : [أعلى مستوى لأسعار الفائدة في السعودية منذ فبراير 2020 | صحيفة الاقتصادية\(aleqt.com\)](http://aleqt.com)

-علي ، مي ،(2016) ، اثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000_2012 ، جامعة الزعيم الازهري _ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

-علي، سهام ،(2017) ، اثر التكوين الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، جامعة المرقب _ كلية الاقتصاد والتجارة .

-الفوزان ، راشد، (12/سبتمبر/2010) ، انخفاض النمو السكاني ماذا يعني ؟، صحيفة الرياض . تم الاسترجاع من الرابط : [جريدة الرياض | انخفاض النمو السكاني ماذا يعني؟\(alriyadh.com\)](http://alriyadh.com)

- اللاحام ، منار، (2020)، اثر التكوين الرأسمالي الثابت في النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة 2011-2019. جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي _ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .
- مخلوف ، فاروق ،(1997) ، سياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الخصخصة وانعكاساتها على التعاون الاستثماري العربي و المشروعات العربية المشتركة ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .
- المغايرة ، اكثم ، (1991) ، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن ، جامعة اليرموك _ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية .
- النمر، فهدة ، (2017) ، اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي ، جامعة آل بيت _ كلية إدارة الاعمال .

الملاحق

جدول (3): البيانات الأساسية للدراسة

Inf	Inr	Pgr	Ai	Di	GDP	Year
-1.1	3.6933*	2.3	34707	137282	710681	2000
-1.1	3.7501*	2.6	32914	135502	690516	2001
0.2	3.7529*	2.8	33079	140024	711022	2002
0.6	3.5769*	2.9	36747	157747	809279	2003
0.5	3.9204*	3	43002	192743	970283	2004
0.5	3.7615*	2.9	52756	248306	1230771	2005
2.2	3.0489*	2.8	58515	313565	1411491	2006
4.2	4.951	2.8	62500	412666	1558827	2007
9.9	3.2846	2.8	75590	532060	1949237	2008
5.1	0.9113	2.8	60355	510335	1609117	2009
5.3	0.7359	2.9	71863	612581	1980777	2010
5.8	0.6945	3	88706	678896	2517146	2011
2.9	0.9163	3.1	94531	732522	2759906	2012
3.5	0.9532	3	95300	741133	2799927	2013
2.2	0.9358	2.8	94553	815456	2836314	2014
1.2	0.8797	2.6	79425	838429	2453512	2015
2.1	2.0662	2.3	76083	748107	2418508	2016
-0.8	1.8117	2	79177	745010	2582198	2017
2.5	2.451	1.8	91644	807682	3062170	2018
-2.1	2.6318	1.7	88069	878078	3013561	2019
3.4	1.1923	1.6	102690*	728680	3337649.2*	2020
3.1	0.81	2.1*	106044*	984531.4*	3474209.9*	2021

المصدر: تم الحصول على البيانات من البنك المركزي السعودي ، والبنك المركزي الدولي

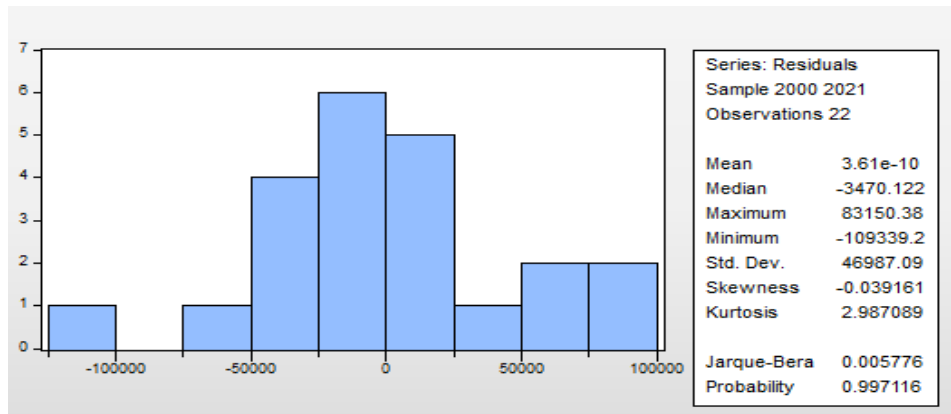
*تم تقدير البيانات من قبل الباحثة

البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول (4): البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة

		GDP	DI	AI	PGR	INR	INF
Mean	Mean	2040323.	549606.2	70829.55	2.572727	2.305877	2.277273
Median	Median	2199643.	645738.5	75836.50	2.800000	2.258600	2.200000
Maximum	Maximum	3474210.	984531.4	106044.0	3.100000	4.951000	9.900000
Minimum	Minimum	690516.0	135502.0	32914.00	1.600000	0.694500	-2.100000
Std. Dev.	Std. Dev.	920440.7	282462.2	23888.96	0.461036	1.372118	2.771270
Skewness	Skewness	-0.149628	-0.311897	-0.312554	-0.907372	0.220598	0.759592
Kurtosis	Kurtosis	1.674109	1.634463	1.814315	2.460416	1.611002	3.772449
Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.693578	2.065991	1.646893	3.285746	1.946973	2.662548
Probability	Probability	0.428790	0.355939	0.438916	0.193424	0.377764	0.264140
Sum	Sum	44887102	12091335	1558250.	56.60000	50.72930	50.10000
Sum Sq. Dev.	Sum Sq. Dev.	1.78E+13	1.68E+12	1.20E+10	4.463636	39.53688	161.2786
Observations	Observations	22	22	22	22	22	22

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)



الشكل (7): الرسم الياباني لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.479185	Prob. F(20,1)	0.5794
Obs*R-squared	21.28066	Prob. Chi-Square(20)	0.3808
Scaled explained SS	11.18323	Prob. Chi-Square(20)	0.9413

الشكل (8): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي **white**
المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.895310	Prob. F(2,14)	0.4306
Obs*R-squared	2.494749	Prob. Chi-Square(2)	0.2873

الشكل (9): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي **LM Test**
المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

Date: 05/12/22 Time: 16:35
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	2.30E+10	174.3172	NA
DI	0.022605	64.91285	13.07066
AI	2.879262	121.5751	11.90800
PGR	1.23E+09	63.90534	1.900654
INR	2.15E+08	11.59417	2.928824
INF	30632683	2.911021	1.704926

الشكل (10): نتائج اختبار الارتباط المتعدد (**VIF**)
المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

Variance Inflation Factors

Date: 05/26/22 Time: 15:57

Sample: 2000 2021

Included observations: 21

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	2.44E+10	166.4752	NA
DI(-1)	0.024159	57.59346	11.57341
AI(-1)	3.065353	110.4415	10.62102
PGR(-1)	1.32E+09	62.54527	1.816000
INR(-1)	2.28E+08	11.54640	2.755368
INF(-1)	32609749	2.810213	1.697902

الشكل (11): نتائج اختبار الارتباط المتعدد للنموذج المعدل (VIF)

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)

جدول (5): نتائج الانحدار المتعدد للنموذج المعدل

Dependent Variable: GDP(-1)

Method: Least Squares

Date: 05/26/22 Time: 15:55

Sample (adjusted): 2001 2021

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	234261.1	156355.8	1.498257	0.1548
DI(-1)	0.571873	0.155433	3.679229	0.0022
AI(-1)	30.27607	1.750815	17.29256	0.0000
PGR(-1)	-228325.6	36388.25	-6.274707	0.0000
INR(-1)	-10350.88	15115.06	-0.684806	0.5039
INF(-1)	-18402.34	5710.495	-3.222548	0.0057
R-squared	0.997042	Mean dependent var		1972042.
Adjusted R-squared	0.996056	S.D. dependent var		884236.8
S.E. of regression	55532.72	Akaike info criterion		24.92229
Sum squared resid	4.63E+10	Schwarz criterion		25.22072
Log likelihood	-255.6840	Hannan-Quinn criter.		24.98706
F-statistic	1011.143	Durbin-Watson stat		1.237485
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج (EViews)